جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

هجرة الكفاءات العربية
الى البلاد الاجنبية

الدكتور رشاد محيي الدين الامام

الرياض

1413 هـ - 1993 م

هجرة الكفاءات العربية
الى البلاد الأجنبية(*)

الدكتور رشاد محيي الدين الامام

المقدمـــــــة:

هجرة الكفاءات عنوان يفضل عن عدة عناوين أخرى مثل «نزيف العقول» أو «هجرة العقول» أو «هجرة الأدمغة» أو «هروب الكفاءات» لموضوع انتقال الأفراد العالين في التأهيل من بلدانهم الأصلية الى بلدان أخرى بهدف العمل والاقامة(١)

واصطلاح «استنزاف العقول Brain Drain» هو اصطلاح ابتدعه البريطانيون نتيجة هجرة العلماء والمهندسين والأطباء الى الولايات المتحدة الأمريكية(٢) عقب الحرب العالمية الثانية، الاَّ أن

---

١ ـ تجدر الاشارة هنا الى أن مرادفات هجرة الأدمغة كثيرة ومتعددة من أهمها: هجرة العقول، هجرة المواهب، هجرة الكفاءات، هجرة المهارات، هجرة المثقفين، هجرة الاختصاصيين، هجرة الفنيين، هجرة العلميين، هجرة المؤهلين تأهيلا جامعياً، هجرة أهل العلم والثقافة، هجرة الرجال ذوي الأدمغة، هجرة رجال النخبة المتعلمة..

2 - UNESCO Regional Office for Science and Technology in the Arab State "A Case UNESCO Projects Related to Arab Brain Drain," in Seminar for Arab Brain Drain, Beirut, 4-8February 1980.

(*) ألقيت هذه المحاضرة بمقر المركز بتاريخ ١ ذي القعدة ١٤٠٦هـ الموافق «٧ يوليو ١٩٨٦م»

العبارة أصبحت تطلق الآن على جميع المهاجرين المدربين تدريباً عالياً من بلدانهم الأصلية الى خارجها.

ويقصد «بهجرة الكفاءات» عادة نزوح حملة الشهادات الجامعية العلمية والتقنية والفنية كالأطباء والمهندسين والتقنيين والباحثين، وكذلك الاختصاصيين في علوم الاقتصاد والرياضيات والاجتماع والنفس والتربية والتعليم والآداب والفنون والزراعة والكيمياء والجيولوجيا . . ويمكن أن يشمل هذا التحديد: الفنانين والشعراء والكتاب والمؤرخين والسياسيين والمحامين وأصحاب المهارات والمواهب والمخترعين وشتى العاملين في الميادين الأخرى، حتى ولو افتقروا للشهادات الجامعية، وتشمل كذلك الطلاب الذين يسافرون الى الخارج للدراسة، والاختصاصيين الذين يسافرون للزيادة في التخصص ولا يعودون[1]، غير أن مصطلح «هجرة الكفاءات» تركز بوجه خاص على هجرة الأطباء والمهندسين والعلماء أي أصحاب الكوادر والمهارات الجامعية العلمية والتقنية العالية.

وهجرة الكفاءات ظاهرة عالمية وليست مقتصرة على منطقة أو دولة معينة، وهي ليست ظاهرة جديدة في تاريخ العالم، بل هي حركة مألوفة في تاريخ المجتمعات الانسانية وخاصة في العصر الحديث، غير أنها استفحلت في السنوات الأخيرة من عقد الستينات

---

١ - زين، الياس. هجرة الأدمغة العربية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ١٩٧٢م. ص: ١٣.

الى الوقت الحاضر، ومما يجب تأكيده هو أن هجرة الكفاءات ليست مقصورة على البلدان النامية، وإنما تمثل البلدان المتقدمة أيضاً ومنها: بريطانيا، وألمانيا الغربية، وفرنسا، والسويد، وسويسرا، واليابان وكندا[1].

استأثرت ظاهرة الهجرة الدولية للكفاءات العالية خاصة في العقدين الأخيرين باهتمام البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء بالنظر الى آثارها على التنمية ونقل التقنية «التكنولوجيا»، وتقلق البلدان النامية ـ بشكل خاص ـ إزاء ما ينجم عن هذه الهجرة من خسارة في الموارد البشرية العالية المستوى واللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلته.

الاهتمام العربي بمشكلة هجرة الكفاءات العربية الى الخارج هو انعكاس للاهتمام العالمي بهذه الظاهرة، خاصة بعد أن بدأت هجرة الأدمغة تأخذ أبعاداً جديدة وخطيرة.

وعلى الرغم من ازدياد الوعي العربي حيال هذه المشكلة فإن الاهتمام الأكاديمي بها بقي حتى الآن محدوداً لا يخرج عن نطاق الاهتمامات الشخصية لبعض الباحثين، وضمن حدود بعض الدراسات التي لا تكفي للاحاطة بالمشكلة احاطة علمية تحليلية، تبرز أهمية الكفاءات العلمية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبيان الأبعاد التي أخذتها هجرة العقول العربية في

---

١ ـ المرجع السابق. ص: ٨.

الوقت الحاضر وانعكاساتها المستقبلية.

هذا مع ملاحظة أن ما جاء في التوصية رقم ٢٣ لمؤتمر وزراء التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية الذي عقد في (أبو ظبي) سنة ١٩٧٧م يدل على انشغال الأمة العربية بهذا المشكل، ومما ورد في هذه التوصية: «. . من المشاكل الرئيسة التى تشغل بال الأمة العربية في كل مكان هجرة الكفاءات الى الخارج حيث تشكل خسارة بالغة لا تقدر بثمن»[1].

وقد بدأت هجرة الكفاءات العربية الى أمريكا الشمالية وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وهي مازالت مستمرة بمعدل سنوي متزايد، خاصة من البلدان العربية الرئيسة المصدرة للكفاءات، وهي حالياً مصر والسودان ولبنان وسوريا والأردن وفلسطين والعراق وتونس والجزائر والمغرب.

أولا: طرح المسألة:

بتزايد انشغال بعض الأقطار العربية بسبب اتساع نطاق نزوح الأدمغة كماً وكيفاً، جلب هذا المشكل اهتمام رجال السياسة وخبراء التخطيط والفكر والعلم، وذلك نتيجة للخسارة المتأتية من استنزاف هذا الرأسمال البشري المتعلم والمدرب، وهي خسارة تهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية والعلمية والتربوية للعالم العربي،

---

١ ـ توصيات مؤتمر وزراء التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية أبو ظبي. ٧ ـ ١٤/١٢/١٩٧٧م.

وهذ مهارات تشكل رصيداً وطنياً وثروة حيوية، تستطيع أن تصنع المعجزات للوطن إذا ما أحسن استثمارها في الأماكن المناسبة وتوظيفها في مختلف ميادين التنمية.

ولاشك أن استثمار مواهب وكفاءات رجال العلم والتقنية هو الرد الوحيد للتخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعلمي والتربوي الذي تعاني منه البلاد العربية في الوقت الحاضر، فالهجرة إذاً ـ عوضاً عن حل مشاكل البلاد ـ تزيد من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية والتربوية والثقافية[1].

ومن المعروف أن هناك عدداً من الدراسات التي أنجزت حول هذا الموضوع، غير أنها لا تتسم بالتحليل الشامل والمبادرة العلمية الموضوعية الجديدة.

وتجدر الاشارة هنا الى أن الباحث في موضوع: «هجرة الأدمغة العربية» يواجه صعوبات جمة في الحصول على المعلومات الأساسية لدراسته، فالاحصاءات الرسمية الشاملة والدقيقة والمفصلة عن الموضوع ضئيلة جداً، وهذا يصدق على البلاد العربية وبلاد العالم الثالث ومعظم البلدان الغربية، والبلد الوحيد في العالم الذي ينشر باستمرار احصاءات رسمية ومفصلة بوجه عام، هو الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعتبر البلد الأول من حيث استقطاب علماء العالم وخبرائه، ويلي الولايات المتحدة في نشر الاحصاءات حول حركة

---

١ ـ زين، الياس. هجرة الأدمغة العربية. ص: ٨.

المهاجرين، كندا، البلد الثاني في استقطاب هذه النخبة العلمية من بلدان العالم[1].

وتؤكد الاحصاءات المتوفرة بأن معظم البلاد العربية يعدّ من أكثر المناطق الفنية في العالم الثالث معاناة لهجرة العقول العلمية والتقنية والكفاءات الفنية الى البلدان المتقدمة في الغرب، وذلك في الوقت الذي يتزايد فيه الطلب على تلك العقول والكفاءات والمهارات على اختلاف تخصصاتها في معظم الأقطار العربية، فهذا النوع من الهجرة يحرم الأقطار العربية امكانات وطاقات ومهارات علمية وفنية، هي في أشد الحاجة اليها في معركتها ضد التحديات والقضايا المصيرية الداخلية والخارجية، التي تواجه الأمة العربية في الوقت الحاضر.

وإذا ألقينا نظرة فاحصة على الجداول الاحصائية، نجد أن البلدان العربية يمكن أن تقسم الى ثلاث فئات من حيث «تصدير» المهاجرين المهنين والفنيين:

أ ـ أقطار ذات هجرة كبيرة: وتشمل مصر ولبنان والأردن (بما فيها عرب فلسطين).

ب ـ أقطار ذات هجرة متوسطة: وتتضمن المغرب وتونس والجزائر وكذلك السودان.

جـ ـ أقطار ذات هجرة ضئيلة: وتشمل أقطار الجزيرة العربية

---

١ ـ زين، الياس. أخطار نزيف الأدمغة على الأمة العربية. ١٩٧٨م. المستقبل العربي. العدد الثالث. ص: ٤٨.

والخليج العربي وبقية الأقطار العربية، فالهجرة فيها إما ضئيلة أو لا تذكر[1].

أما البلاد الغربية «المستوردة» لهذه الكفاءات «الثروة العلمية العربية» على ضآلتها وشدة حاجة الوطن العربي اليها، فهي حسب الأهمية: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، فرنسا، المانيا الغربية، بقية الدول الغربية بالخصوص.

ويظهر بوضوح أن حركة هجرة العقول من الأقطار العربية للخارج تمضي في معظمها في اتجاه واحد فقط، فهي لا تعوض ـ فيما عدا الدول النفطية ـ أطباءها وعلماءها ومهندسيها الى البلدان الأجنبية، باستقطاب مواهب ومهارات علمية من بلدان أخرى عن طريق الهجرة اليها.

بخلاف هجرة العقول الغربية من البلدان المتقدمة الى البلدان الأكثر تقدماً فهي ذات اتجاهين: أي أن البلدان المتقدمة مثل بريطانيا وسويسرا والمانيا الاتحادية واستراليا وكندا، تصدر عقولاً وكفاءات الى الولايات المتحدة الأمريكية، غير أنها تستقبل مواهب ومهارات علمية وفنية من بلدان أخرى، وخاصة من البلدان النامية في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.

ولا جدال أن بعض البلدان العربية تمتلك الأن من الامكانات المالية ما يمكنها من اجتذاب بعض الكفاءات العربية المهاجرة، وهذا

---

١ ـ أنظر المرجع السابق ص ٥٦ ـ ٥٨

حادث فعلا في بعض البلدان النفطية، بل إن سوق العمل بها يجذب كفاءات عربية وغير عربية من بلدان الغرب المصنعة ذاتها، ولكن هذه الهجرة المعاكسة تحدث عادة لفترة محدودة تعود بعدها الكفاءات لبلدانها الأصلية، فهم لا يعملون بصفة مهاجرين بل في معظمهم كخبراء وفنيين واقامتهم مؤقتة وليست دائمة، فلا يندمجون في المجتمع العربي، ولا يحصلون على جنسية أي قطر عربي باستثناء قلة ضئيلة لا تذكر، وذلك على نقيض المهاجرين العلميين والفنيين والطلاب العرب الذين يستقرون ويقيمون بصورة دائمة ويتجنسون بجنسيات أجنبية.

السمات الأساسية للهجرة العلمية والفنية للمواهب العربية:

يؤخذ من الأرقام في الجداول ومن بعض الدراسات الأخرى أن الهجرة الحالية من الأقطار العربية الى البلدان الغربية، تتناول حملة الشهادات الجامعية والدراسات العليا، أي أعلى مستويات الكفاءة والمهارة العلمية في مجالات الطب والهندسة والعلوم بصفة خاصة.

كشفت دراسة شملت هجرة كفاءات بعض الأقطار العربية الى البلدان الغربية، أن تلك الهجرة تتناول أعلى مستويات المهارة العلمية والتقنية التي تؤلف ٤٤ بالمئة من هجرة مجموع الاختصاصيين والفنيين، كما أن فئة العلماء والأطباء والمهندسين ألفت ٧٥ بالمئة من مجموع الاختصاصيين والفنيين من عشرة أقطار عربية[1]، بل بينت

---

١ - زين، الياس. هجرة الأدمغة العربية. ص: ٥١

دراسة أخرى شملت هجرة اللبنانيين أن ٩٠ بالمائة من حملة درجة الدكتوراه في الحقول العلمية والتقنية (أي الفيزياء والكيمياء والأحياء والرياضيات) قد هاجروا ما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠م[١]، وحوالي ٥٠ في المئة من مجموع العرب في مستوى الدكتوراه في العلوم والهندسة قد هاجروا سنة ١٩٨٠م[٢].

ويمكننا في هذا الصدد الاشارة الى تقديرات الدكتور أنطوان زحلان من أن هجرة الأطباء العرب والمهندسين والعلماء العرب الى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وصلت حتى ١٩٧٦م الى حوالي ٢٤٠٠٠ طبيب و ١٧٠٠٠ مهندس و ٧٥٠٠٠ مشتغل في العلوم الطبيعية[٣].

وكشفت دراسة أخرى العلاقة القوية بين الهجرة وبين انتماء المهاجرين الطائفي والديني، وبينت أن بعض الفئات الطائفية أو الدينية تميل ميلا شديداً للهجرة أكثر من غيرها، وجاء بهذه الدراسة

---

١ ـ زحلان، أنطوان. هجرة الأدمغة اللبنانية دراسة قدمت في حلقة الدراسات حول هجرة الكفاءات العربية وزارة الاعلام. بيروت: ١٩٧٢م ص: ١٣.

٢ ـ زحلان، أنطوان. مشكلة هجرة الكفاءات العربية. هجرة الكفاءات العربية بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (أكوا). الأمم المتحدة. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ١٩٨٢م. ص: ٢٤.

٣ ـ فرجاني، نادر. هجرة الكفاءات والتنمية في الوطن العربي. ١٠/١٩٨٥ المستقبل العربي. العدد ٨٠. ص: ٨٠.

أن هجرة خريجي كلية الطب بالجامعة الأمريكية في بيروت تمثل ٥٢ بالمئة من المهاجرين هم من الأرمن، مقابل ٢٤ بالمئة من العرب المسيحيين و ٢٢ بالمئة من العرب المسلمين[١].

ومن المؤسف ـ كما أشرنا سابقاً ـ أن البلدان العربية لا تنشر احصائيات رسمية عن تدفقات الكفاءات العالية للخارج، لذا نحن نحتاج لمزيد من المعلومات والاحصاءات الحديثة العلمية من البلاد العربية ذاتها، وتجدر الاشارة هنا الى أن زخم هجرة الأدمغة العربية الى الدول الغربية في تزايد كبير كيفاً وكماً، خاصة بعد سنوات ١٩٦٧ و ١٩٧٣، ١٩٨٠م.

ومما يجدر ملاحظته ـ أيضاً في هذا المجال ـ أن هجرة الأدمغة والكفاءات من العالم الثالث الى العالم المتقدم، كان لها دور فعال في زيادة تقدم تلك الدول التقنية، فالدول المتقدمة تمتلك سنة ١٩٧٨م ٩٥ بالمئة من مجموع رصيد التقنية في العالم و ٩٤,٨ في المئة من مجموع الناتج العالمي، وقد كرس هذا الواقع تبعية الدول النامية تجاه الدول الصناعية في المجال التقني.

وترتب عليه قيام الدول النامية بدفع مبالغ طائلة ثمناً للتقنية الغربية التي تحتاجها لعملية التنمية لديها، ففي نهاية الستينات بلغت تكاليف نقل التقنية من الدول الصناعية الى الدول النامية ١٥٠٠ مليون دولار، وفي نهاية ١٩٧٨م بلغت هذه التكاليف حوالي ٢٠ بليون دولار، وتقدر هذه التكاليف في عام ٢٠٠٠ بنحو ٢٥٠ بليون

---

١ ـ زين، الياس. هجرة الأدمغة العربية. ص. ٥٥، ٥٦.

دولار، مما يؤدي الى زيادة الدول الفقيرة فقراً والدول الغنية غنى[1].

ثانياً: العوامل الأساسية الدافعة لهجرة العقول في الوطن العربي:

في هذا الفصل نحاول استكشاف أهم العوامل الرئيسة للهجرة العلمية ودوافعها التي تجعل من البلدان المتقدمة صناعياً واقتصادياً مراكز قوية «جذابة» أو أسواقاً مفتوحة للأدمغة المهاجرة من جهة، ومن البلاد العربية الآخذة في النمو، مراكز «دافعة» لهذه الأدمغة من جهة أخرى.

ومن الأسئلة التي تتبادر الى الذهن الآن: لماذا يهاجر أصحاب الكفاءات العربية الى خارج أوطانهم؟

قبل أن نذكر العوامل «الدافعة» وهي الأهم نشير الى أن هجرة العقول تعتبر أحد مظاهر الخلل في بنية المجتمعات النامية من جهة وفي العلاقة بين الدول الصناعية من جهة أخرى، أما بالنسبة للخلل في تلك العلاقة فإن الدراسات الحديثة تبين بوضوح الفجوة المتزايدة بين الدول النامية والمتقدمة، والتي لا يمكن فصلها عن وضع الاقتصاد العالمي المتميز بتخصص الدول النامية في انتاج وتصدير المواد الأولية بأسعار رخيصة، بينما تقوم الدول المتقدمة بتصنيع هذه المواد وتحقيق أرباح هائلة من عمليات تصنيعها وتسويقها، وقد نتج عن هذا الواقع انقسام العالم الى دول غنية ودول فقيرة.

---

١ ـ أنظر خواجكية، محمد هشام. استنزاف العقول العربية. ١٢/١٩٨٠. المستقبل العربي. العدد ٢٢. ص: ٣٦ ـ ٣٨.

بيد أن الجذور الحقيقة لقضية هجرة الكفاءات العربية تكمن في التخلف العام في المجتمعات العربية، وخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتربوية والثقافية والسياسية وغيرها، وهذا يعني أن أسباب الهجرة العلمية وحوافزها ترتبط ارتباطاً عضوياً بالأوضاع الاقتصادية والعلمية والسياسية . . وغيرها، السائدة في المجتمع العربي.

أ ـ العوامل الاقتصادية:

تعتبر هجرة العقول والكفاءات العربية رداً ثابتاً على استمرار عجز الاقتصاد الوطني العربي، على استيعاب الزيادة في فئات المتعلمين عامة والمؤهلين تأهيلا عالياً بوجه خاص عكس واقع الاقتصاد المتقدم، ومن أبرز معالم التخلف الاقتصادي في الوطن العربي سيطرة القطاع الزراعي على الاقتصاد القومي عامة، بحيث تصل نسبة هؤلاء في البلاد المتقدمة أقل من ١٠ بالمئة فقط، وهو قطاع ينمو ببطء نظراً لانخفاض مستويات المهارة الفنية والثقافة العامة بين العاملين فيه في البلاد العربية.

١ ـ انخفاض مستوى الدخل للكفاءات العليا:

تعتبر الرواتب المرتفعة والمغرية في الخارج من أهم الدوافع الرئيسة لهجرة العقول ولاجتذابها، ودخل الأدمغة العربية منخفض في معظم الأقطار العربية بالمقارنة مع رجال الأعمال والتجار وأصحاب الحرف وغيرهم، فيجد المتخصص نفسه ـ بعد النضال المرير للحصول على الدكتوراة مثلا ـ إن دخله أقل

من دخل أناس لم يدرسوا على الاطلاق، هذا في الداخل أما إذا قارن العامل مرتبه بمرتبات الدول الصناعية فيجد أنها تتجاوز أحياناً عشرة أضعاف ما قد يجده هؤلاء في بلدانهم الأصلية.

٢ ـ وثمة بعد آخر من أبعاد المشكلة هو غلاء الأسعار بسرعة مذهلة وارتفاع نفقات الحياة دون ارتفاع في الدخل، وانهيار مذهل في القيمة الشرائية للنقد، ويرجع هذا الى عدم وضع الجداول الخاصة بالرواتب والأجور مسبقاً مع اتساق دقيق لارتفاع الأسعار طبقاً لدراسات احصائية تنبؤية للسلع والتحركات الاقتصادية.

٣ ـ إن مما يزيد قلة الدخل المادي سواء على سوء هو مشكلات الانتاج، وسوء توزيع الثروة والاحتكارات والتكتلات، فتصبح عاملا دافعاً للهجرة.

٤ ـ من الأسباب الاقتصادية أيضاً تعثر التنمية واستمرار التخلف الاقتصادي وتضخم الحرمان وازدياده، وهذا يعني أن البلدان العربية ـ غير النفطية ـ لا تجد لديها الامكانات المادية الكفيلة بتسديد نفقاتها لمشاريع التنمية الاقتصادية، وبالتالي حرمان العقول والخبرات العربية من أبسط حقوقها الاقتصادية والانسانية المشروعة[1].

---

١ ـ أنظر ياسين، عطوف محمود نزيف الأدمغة بيروت: ١٩٨٤م. دار الأندلس. ص: ٤٤، ٤٥

ب ـ العوامل السياسية:

١ ـ عدم الاستقرار السياسي: تتصف الأقطار العربية ـ ما عدا بعض الاستثناءات ـ بعدم الاستقرار السياسي، وذلك بسبب وجود العدو الصهيوني في قلب الوطن العربي، ثم بسبب الخلافات السياسية القائمة بين الأقطار المتجاورة في الغالب، ويدفع عدم الاستقرار السياسي المسئولين ـ في أغلب الأحيان ـ الى تفضيل الولاء السياسي على الامكانات العلمية، مما يحرم الكفاءات من الدور القيادي الذي يجب أن تقوم به في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وهذا الوضع يولد شعوراً بالاحباط غالباً ما يؤدي الى الهجرة.

٢ ـ الكفاءات العلمية المميزة غير مرغوبة من قبل معظم الفئات الحاكمة فنراهم في عدد من الأقطار غير مرغوب فيهم كمستشارين مقربين أو كأصحاب نفوذ، وهذا يولد شعوراً بعدم الاكتراث والرغبة في الهجرة الى حيث يتصورون أنهم قادرون على الافادة والانتاج.

٣ ـ ومن هذه الأسباب السياسية انتشار الفساد والرشوة، حيث تعاني معظم الأقطار العربية من هذه الظاهرة وسيطرة العلاقات الحزبية والعائلية على العلاقات الموضوعية، ويؤدي هذا الى تنصيب أشخاص غير أكفاء في المراكز المسئولة والحساسة، فيعمل هؤلاء على استغلال مناصبهم لتحقيق أقصى المنافع العاجلة غير مهتمين بالقيم العلمية والموضوعية، وهذا الواقع يضع الكفاءات ـ غالباً

في ظروف تقلل من احترامها لنفسها من تزلف واطراء كاذب للمسئول ويجد الاطار نفسه ـ أخيراً ـ في وضع لا يمكن تقبله فيسعى وراء الهجرة.

٤ ـ انعدام الحريات العامة: إن عدم الاستقرار السياسي في أي بلد كثيراً ما يسبب انعدام الحريات ووقوع الكثير من المفكرين والمثقفين ضحية دفاعهم عن الحريات العامة ومطالبتهم بالتغير لتوفير ظروف أكثر استقراراً وانفتاحاً، كما تسهم القوانين والنظم المقيدة للحريات في تعطيل عمل المفكرين وابعادهم عن مجال العمل المنتج فيتولد عن ذلك الوضع الهجرة.

ولاشك أن هناك من الحكومات أو من السلطات في المجتمع العربي من ينظر بشيء من الارتياح لظاهرة هجرة بعض الكفاءات.

وهذا الواقع يصدق أيضاً عند تضارب الأفكار ـ ايديولوجيا ـ بين السلطة أو الأحزاب أو الحزب الحاكم من جهة وبعض رجال الثقافة والفكر من جهة ثانية، أو عند تغير نظام الحكم فجأة فتنتقل السلطة السياسية من فئة سياسية أو عسكرية أو «اديولوجية» الى أخرى معاكسة لها تماماً، فتكون ردود الفعل الممكنة من طرف كوادر الكفاءات ثلاثة فحسب: شن نضال سياسي الطابع في جوهره، أو التسليم بالوضع الراهن أو الهجرة.

وتزداد حركة الهجرة العلمية والفنية إبان الأحداث الدامية وعدم الاستقرار السياسي والأمني، ولعل أكبر دليل على ذلك أزمة لبنان أو الحرب في لبنان، ففي إبان الأحداث الدامية ١٩٧٥ ـ

١٩٧٧م وصلت نسبة الذين غادروا لبنان ٥٠ بالمئة من الأطباء و٤٨ بالمئة من المهندسين[١]، ومن المؤكد أن تلك النسبة ارتفعت ارتفاعاً كبيراً في الفترة التي تلت سنة ١٩٧٧م حيث ازدادت الحرب في البلد الشقيق ضراوة وعدم استقرار.

جـ ـ العوامل الاجتماعية:

ثم إن هجرة العقول والكفاءات ترتبط ارتباطاً عضوياً بالأوضاع الاجتماعية والحضارية والثقافية السائدة في المجتمعات العربية من جهة وفي المجتمعات الغربية من جهة أخرى، فالكفاءات العربية العليا التي درست خارج بلادها فترات طويلة من الزمن اعتادت أنماط الحياة الغربية، تجد صعوبة بالغة في اعادة التأقلم مع مجتمعاتها التقليدية والتي يسيطر في معظمها الكثير من التقاليد ذات التكاليف المرتفعة التي لا يستطيع المثقف معايشتها، فيجد نفسه مدفوعاً الى الهجرة والتمتع بحياة أسهل.

وكشفت دراسة شملت المهاجرين الأردنيين والفلسطينيين إن الأوضاع الاجتماعية والحضارية السائدة في المجتمعات العربية، تعتبر مسئولة عن ٢٥٪ من المهاجرين منهم في الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

---

١ ـ زين، الياس. أخطار نزيف الأدمغة. المستقبل العربي. ص: ٦٢.

٢ ـ المرجع السابق. ص: ٦١.

د ـ العوامل العلمية والفكرية:

إن من أبرز أسباب هجرة العلماء والفنيين عدم اهتمام معظم الدول العربية بالنشاطات العلمية والتقنية والبحث العلمي التخصصي المتقدم، وأكبر دليل على ذلك انخفاض معدل الانفاق على البحث العلمي بالنسبة للفرد الواحد في بلدان العالم الثالث.

أضف الى هذا السبب أن معظم المتخصصين والكفاءات في العالم العربي درسوا في الغرب أو في مؤسسات وطنية ذات اتجاه غربي فيتخرجون مهيئين للهجرة، وتلعب لغة تلك الدول دوراً مهماً يولد المزيد من الرغبة للنزوح.

وفي هذا العنصر نضيف أن معظم أنظمة التعليم في الوطن العربي تتصف بكونها امتداداً للأنظمة التي وضعت أيام الاستعمار، وبالتالي هي امتداد لنظام التعليم الغربي، ويزيد هذا الاتجاه قوة الشعور بضرورة اللجوء باستمرار الى التدريب في الخارج الى جانب الاستيراد الواسع النطاق لمنتجات التقنية من البلدان الغربية.

ويواجه العائد من الطلبة والعلماء ـ خاصة المتخصصين في العلوم ـ افتقار البلاد العربية لمراكز البحوث وللمختبرات والمراجع الضرورية والمكتبات الفنية والجمعيات العلمية والمجلات العلمية الصادرة باللغة العربية، وهذا الواقع العلمي يؤدي بالعالم والمتخصص الى العزلة العلمية، فيشعر بأنه مفصول عن التطورات العلمية والنظريات الحديثة، ولهذا يفضل العلماء العمل في الغرب ليس للراتب فقط بل للجو العلمي والمناخ الملائم.

ومن الملاحظ في الوقت الحاضر أن أغلب البلاد العربية لا تجل أهل العلم والعلماء فيها، رغم أن العرب قديماً كانوا يقدرون العلم والعلماء وقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾[1]، وغيرها من الآيات والأحاديث والأقوال المأثورة الخالدة التي تنوه بالعلم والعلماء وتحث على طلبه ولو في الصين.

هـ ـ العامل التعليمي:

لعل من أهم هذه العوامل أيضاً العلاقة الوثيقة بين التعليم وهجرة الكفاءات العربية، فيجب ألّا يقتصر اهتمام أنظمتنا التعليمية على المهارات التي تنقلها من الغرب بل بتشكيل الشخصية العربية الوطنية.

ولاشك أنه توجد علاقة وطيدة بين الدراسة في الكليات والجامعات والمعاهد العربية ذات الأنظمة الغربية، وكذلك المؤسسات التعليمية الأجنبية العاملة في البلاد العربية، حيث نجد طلبتها يجعلون من الدراسة فيها محطة أو وسيلة للسفر الى الخارج بحجة متابعة الدراسة أو التخصص، فيرحلون ثم لا يعود معظمهم.

ثالثاً: العوامل الأساسية الجاذبة لهجرة العقول في الوطن العربي:

بعد ذكر عوامل الدفع وتأثيرها على الكفاءات العربية العالية

---

١ ـ سورة فاطر. الآية: ٢٨.

نبحث أهم عوامل الجذب باختصار وهي:

١ ـ البعد الثقافي بين البلدان العربية والبلدان الغربية:

إن مصدر عوامل الجذب ينشأ في البلدان المتقدمة بصفة عامة وبالنسبة لأقطار المغرب العربي ـ فرنسا ـ بصفة خاصة، وهو نوع من الاستقطاب من جانب واحد بحكم العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

وبحث البعد الثقافي لهذا الاستقطاب يمكن تشخيصه على أنه جذب من الجنوب الى الشمال، يأخذ شكل استقطاب نحو الدولة الأكثر تقدماً وتقنية ونحو الدولة الاستعمارية السابقة بصفة عامة، ولما كانت لغة التعليم هي لغة الدولة المتقدمة وهي لغة الاقتصاد والثقافة المهيمنة فإن ذلك يعمل كعامل من عوامل الاغتراب.

٢ ـ المرتبات اسمية كانت أو فعلية، تتميز بأنها أكثر ارتفاعاً في البلدان التقنية، يضاف الى ذلك أن السلع الاستهلاكية متوفرة هناك بدرجة أكبر، وأن الطلبة والمتدربين يتعودون عليها.

٣ ـ هناك عامل جذب هام آخر يتمثل في ظروف العمل الأفضل، وخاصة في المؤسسات الكبيرة التي تدار بكفاءة، وهذه المؤسسات باستطاعتها اجتذاب الكفاءات العالية من البلدان النامية واستبقاءهم واعطاءهم المناصب التي تتناسب مع كفاءاتهم، ويبدو أن مشكلة التكيف في البلدان النامية أكبر منها في البلدان المتقدمة.

٤ ـ قانون الهجرة الأمريكي الجديد الذي يعتمد ـ في الوقت الحاضر ـ

على قبول المهاجرين على أساس الكفاءة والخبرة والمهارة العلمية والفنية، التي تحتاجها الولايات المتحدة، في حين كان القانون السابق يعتمد على توزيع المهاجرين على أساس الدولة أو المنطقة أو الجنس، بغض النظر عن خبراتهم ومهاراتهم.

وقد حذت دول أخرى حذو الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المضمار، نخص بالذكر منها كندا واستراليا ومعظم دول أوروبا الغربية . . قوانين الهجرة الجديدة هذه فتحت الطريق واسعاً أمام الكفاءات العربية العالية.

وبالاضافة الى التشريعات الحكومية أنشئت مؤسسات خاصة لهذا الغرض مثل «خدمات العمل الدولية» ومركزها في الولايات المتحدة الأمريكية تبعث المؤسسة المذكورة برسائل الى المعنيين بالأمر تحثهم على الالتحاق بأعمالهم المؤمنة لهم في أمريكا وتدفع لهم نفقات السفر[1].

٥ ـ الزواج بأجنبيات: هذا العامل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهجرة، ومعظم الذين يتزوجون من أجنبيات مرشحون للبقاء في الخارج بشكل دائم، فأصبحت المرأة الغربية ـ عكس ما كان يجري في الماضي ـ تعمل على اجتذاب الفني العربي واستبقائه في مجتمعها[2].

---

١ ـ أنظر زين، الياس. هجرة الأدمغة العربية. ص: ٨٩.

٢ ـ افريحا، فاطمة زهرة. عوامل هجرة الكفاءات في الجزائر. هجرة الكفاءات العربية. ص: ١٦٠، ١٦١.

رابعاً: آثار هجرة الأدمغة العربية ونتائجها:

بعض البلدان العربية وكذلك بعض علماء الاجتماع يرون في هجرة الكفاءات العربية الى الدول الصناعية إفادة وأنها أفضل من البقاء أحياناً، ولاشك أن لهجرة الكفاءات بعض الأوجه الايجابية، ولكني أعتقد أنها ظرفية وغير مجدية في أغلب الأحيان.

ولعل أهم هذه الأوجه الظرفيه المفيدة هي:

أ ـ العائد المادي الذي يحصل عليه البلد المصدر للكفاءات، وإن كان هذا العائد يتوقف على عدد المهاجرين وقوانين العمل والهجرة في البلاد المستقبلة، ومعظمها لا تسمح للمهاجرين الا بتحويل نسبة معينة من دخلهم الى الخارج، وفي صورة الهجرة الدائمة يكون مقدار ما يحوله من الدخل الى موطنه الأصلي لا يهدف للاستثمار بل لحاجة الأهل ومن أجل مساعدتهم فقط.

ب ـ الاسهام في حل مشكلة البطالة: لما كانت الأقطار العربية تتميز بارتفاع معدلات النمو السكانية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادية، فإن هذا أدى الى انتشار البطالة نتيجة النقص في توفر فرص العمل المنتج، فتكون هجرة الكفاءات العلمية والفنية من بلاد مثل مصر وسوريا ولبنان والأردن والسودان وتونس والجزائر والمغرب الأقصى يشكل حلا مؤقتاً وجزئياً لا غير.

جـ ـ افساح المجال لاستعمال المواهب: الهجرة تفسح المجال أمام أصحاب المواهب والمهارات العلمية العالية لاستخدامها على

الوجه الأكمل، بل عدم استخدامها أو سوء استخدامها في البلد الأم، ولا قيمة لعالم ما إذا لم يفسح له المجال في استعمال معرفته على أكمل وجه[1].

أما الآثار السيئة لهجرة الأدمغة العربية ونتائجها المفجعة فهي بالتأكيد تمثل كارثة على مجتمعاتنا، وهي في جوهرها عملية خطف للثروة البشرية النادرة في بلادنا، وهي تحرمها امكانات ومواهب وطاقات وكفاءات علمية وتقنية وثقافية هائلة، هي في أمس الحاجة اليها، خاصة في الظروف القاسية التي تمر بها المنطقة العربية في معركتها ضد الاحتلال العسكري الصهيوني والتحديات الأجنبية المختلفة، وكذلك ضد التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وهي تعمل على حرمان الأقطار العربية من خيرة أبنائها وأهم أدوات تقدمها، بالاضافة الى أن هجرة الكفاءات هي خسارة فادحة معنوياً ومادياً لأن عملية اعدادهم وتدريبهم تكلف مئات ملايين الدولارات سنوياً، وليس من السهل اعادة عملية اعداد من يعوضهم فانتاج عالم واحد يكلف الدولة سنوات من العمل والمال والجهد.

١ ـ خسارة في مجال التعليم: تعتبر هجرة الأدمغة خسارة في مجال التعليم في جميع مراحله، فمن المعلوم أن البلاد العربية تعتبر من أكثر المناطق في العالم أمية، ولذلك فهي تحتاج الى طاقات هائلة جداً للقضاء على تلك الآفة، ولا ريب في أن قدرتنا على اعداد

---

١ ـ زين، الياس. أخطار نزيف الأدمغة. المستقبل العربي. ص: ٥٧.

العلماء والخبراء في الداخل تنخفض بسبب الهجرة العلمية والفنية من الجامعات والمعاهد وغيرها من المؤسسات التربوية والعلمية والتدريبية.

كما أن المستويات التربوية والعلمية تنحدر نتيجة النقص في الموظفين التربويين ويخف الانتاج بسبب زيادة الأعباء والمسئوليات وتراكمها، في حين تعود منافع هذا التعليم على الدول استقبلة وتبقى البلدان الأم في نقص فادح في المعلمين والمدربين والأساتذة والدكاترة بما يقدر بعشرات الآلاف سنوياً.

٢ ـ خسائر اجتماعية وحضارية وثقافية: من النتائج السيئة للهجرة العلمية أن المجتمع العربي يخسر أفضل القوى البشرية المتعلمة والمدربة والقادرة على تحقيق التطور ونقل المدنية الحديثة بعلومها وتقنياتها، كما أن الثقة بقدرة المجتمع العربي على النمو والتطور والتقدم تصبح ضئيلة، ثم إن المجتمع قد يفقد الايمان بالعلم والعلماء والمتعلمين ويقبل التخلف والجمود الاجتماعي والفكري والروح الروتينية وانخفاض الانتاج[1].

٣ ـ عرقلة التنمية: إن الهجرة العلمية والفنية تعرقل مشاريع التنمية الشاملة والمتكاملة في الوطن العربي، لأن الهجرة تحرم التنمية من عناصرها الأساسية، ولا يخفى أن العقول والكفاءات العلمية والفنية هى الدعامة الأساسية للتطور والتقدم وللخروج من التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

---

١ ـ المرجع السابق. ص: ٥٩.

بالاضافة الى أن مقدرة الدولة على تحقيق مشاريع التنمية وكذلك تحقيق نهضة صناعية حديثة، وبالتالي الخروج من التخلف بأشكاله المختلفة، يعتمد الى حد كبير على مدى نجاحها في تجنيد الطاقات الانسانية المدربة وحشدها واستغلال ثرواتها الوطنية[1].

وإن كانت التنمية هي الرد على التخلف الاقتصادي والاجتماعي، فإن لها عناصر معينة أبرزها العلم والعلماء والتخطيط والبحث.

٤ ـ بالاضافة الى الخسائر الفادحة التي ذكرناها في المجالات السابقة، هناك مجالات أخرى تكون هجرة الكفاءات كارثة عليها أيضاً، منها الخسارة الصحية نتيجة هجرة الأطباء على مختلف اختصاصاتهم، وكذلك الممرضات الاختصاصيات والعاملين في الحقل الطبي، خسارة لا تعوض في مجال الصحة، لأن الصحة عامل أساسي لتحقيق التطور والتنمية والتقدم، والهجرة تعتبر دليل التخلف العام في البلاد، وخاصة في مجال الصحة والتغذية[2].

وكل ما ذكرناه عن الخسائر التي تصيب العالم العربي بسبب هجرة الكفاءات العربية الى الدول الصناعية المتطورة، يصدق أيضاً

---

١ ـ المرجع السابق. ص: ٦٧.

٢ ـ المرجع السابق. ص: ٥٨، ٥٩. وكذلك أنظر نفس المؤلف. هجرة الأدمغة العربية. ص: ٧١، ٧٢.

عن هجرة العلماء الخبراء والمهندسين، وكذلك عن هجرة الأساتذة الجامعيين والخبراء التقنيين ورجال الثقافة والفنون المختلفة.

يقول الدكتور زحلان في هذا المجال: «.. ولا يمكن لمجتمع أن يأمل في تحويل تراثه الثقافي تحويلا خلّاقاً الى أنماط وأساليب حياة وثيقة الصلة بماضيه بما يقبل الشك، مستفيداً في الوقت ذاته من المعرفة المتاحة كلها، الاّ إذا استوعب هذا المجتمع المعرفة وتمثلها داخلياً، والأداة الطبيعية الوحيدة للاضطلاع بهذا الدور هي الباحث والعالم والمهندس والمتأصل بجذور ثقافته ومؤسساته، إن شعباً يستورد «الحداثة» يدفع لقاءها ثمناً غالياً: إذ أن في هذا انتحاراً حضارياً»[1].

خامساً: المحاولات الحالية والتوقعات المستقبلية لمواجهة المشكلة:

في وجه هذا النزيف وكمحاولات للحد من الخسائر الناتجة عن هجرة الأدمغة العربية، لجأت الأنظمة العربية الى طريقتين رئيستين: طريقة التشجيع والاغراء لاستقطاب العقول واستخدامها، وطريقة المنع من السفر.

وجميع النماذج التي سنسوقها في معالجة الموضوع على المستوى الحكومي الرسمي تدل على شعور المسئولين بفداحة المشكلة، وقد استهدفت هذه المحاولات الحد من هجرة المواهب من البلاد العربية الى الخارج، وكذلك محاولة اقناع الكفاءات العربية في الخارج بالعودة

---

١ ـ زحلان، أنطوان. مشكلة هجرة الكفاءات العربية. هجرة الكفاءات. ص: ٣٥.

الى أوطانها للاسهام في معركة إنماء الاقتصاد وتطور المجتمع وتحديثه.

١ ـ الجزائر: منذ استقلالها سعت لاجتذاب ذوي الخبرات الجزائرية والعربية، ومعظم الأدمغة الجزائرية في الخارج كانت مقيمة في فرنسا ـ الدولة المستعمرة للجزائر سابقاً مدة تقارب ١٣٠ سنة ـ وقد استجاب لنداء الحكومة الجزائرية عدد قليل من الاطارات العليا ورجعوا من الخارج بوازع وطني كفاحي بالدرجة الأولى وفي ظروف وطنية خاصة.

٢ ـ العراق: في محاولة لتشجيع عودة المثقفين أصدرت الحكومة العراقية سنة ١٩٧٠م قانون «تشجيع عودة ذوي الكفاءات العلمية الى الوطن»، ثم صدر سنة ١٩٧٤م قانون «رعاية الكفاءات» بموجبه يفتح العراق أبوابه أمام العقول والكفاءات العربية، مقدماً شتى الامتيازات المادية والمعنوية، كما يمنح العائد الجنسية العراقية، بعد أن يتعهد بالعمل في العراق فترة عشر سنوات[1].

٣ ـ ليبيا: صدر في الجماهيرية عام ١٩٧٥م «قانون تشجيع الخبرات» يرمي الى استقطاب الكفاءات العربية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، ومنح هذا القانون العائدين حق الاقامة لهذا الغرض «معهد الانماء العربي» الذي يعمل على استقطاب العلماء وبحوثهم.

---

١ ـ أنظر زين، الياس هجرة الأدمغة العربية. ص: ١٢٣، ١٢٤.

٤ ـ سوريا: أصدرت سوريا قانوناً سنة ١٩٧٥م يحظر بموجبه هجرة الكفاءات والخبرات الفنية، كما نظمت حملة لاستعادة الخبراء السوريين المقيمين في الخارج[١].

٥ ـ مصر: بدأ قلق الحكومة المصرية يزداد سنة ١٩٧٥م من جراء «هروب الأدمغة» وشكلت لجنة حكومية لتحديد العدد المناسب سنوياً لطالبي الهجرة الى الخارج، وقررت الحكومة عندئذ عدم السماح لأكثر من ٢٥ طبيباً في السنة لمغادرة البلاد، وفيما عدا هؤلاء فإن أنظمة الهجرة متساهلة جداً، بسبب الضغط السكاني الذي ينفجر بصفة مستمرة وتسعى مصر الآن في حدود امكاناتها الى استعادة الخبرات المصرية العاملة في الخارج.

٦ ـ السودان: كان رد فعل الحكومة السودانية للحد من هجرة الكفاءات السودانية الى الخارج يتمثل أول مرة في قرارها الوزراي الصادر سنة ١٩٧٦م الذي يهدف الى تنظيم تلك الظاهرة المدمرة، وقد اتخذت الحكومة اجراءات عدة لتحقيق رغبتها منها:

أ ـ جعل مغادرة موظفي الحكومة لا يتم الاَّ بعد موافقة الدوائر الحكومية المختصة.

ب ـ طلب التعاون المالي من الحكومات المستفيدة من الهجرة السودانية لمساعدة السودان على انتاج كفاءات عالية بما يلبي

---

١ ـ ياسين، عطوف. نزيف الأدمغة ص. ١١٥.

حاجاتها أيضاً[1].

٧ ـ الأردن: في سنة ١٩٧٨م طلبت الحكومة الأردنية من البعثات الدبلوماسية العربية والاجنبية المعتمدة لدى عمان، الاَّ تمنح تصريحات عمل للمواطنين الأردنيين الاَّ بشرط الحصول على تصريح خاص من وزارة العمل الأردنية.

بعد هذه الاشارات السريعة للتدابير التي اتخذت في بعض الدول العربية للحد من هجرة الأدمغة، علينا أن نرى نتائج هذه الخطوات والتشريعات والتدابير، وهل كانت ناجحة؟

الواقع أن الجواب عن هذا التساؤل ليس بالأمر السهل لأنه من الصعب الحصول على معلومات دقيقة في هذا المجال من الدول العربية المعنية، نظراً للتكتم الشديد الذي تبديه الجهات الرسمية المسئولة.

ولكن يمكن القول بوجه عام أن التدابير والخطوات هذه لم تلاق استجابة مشجعة من قبل الأدمغة العربية المهاجرة، إذ أن الوضع يتطلب أكثر من كل ما اتخذ من تدابير، لأن الحل الفعال يتطلب تغييرات جذرية عميقة، ولا توجد الى الآن خطة عمل شاملة ومتكاملة ومدروسة لايجاد مجالات وفرص عمل مناسبة لهؤلاء الرجال ذوي العقول الثمينة.

---

١ ـ القوم، محمد الأمين. دور النظام التعليمي في هجرة الكفاءات العالية. هجرة الكفاءات. ص: ٥٦.

سادساً: اقتراحات اجرائية وحلول عملية لايقاف نزيف الأدمغة:

في هذا الفصل الأخير من دراستنا سنحاول وضع خطة عمل لمواجهة الهجرة، السؤال الجوهري الذي يطرح نفسه الآن بعد كل ما تقدم، هو كيف يمكن للأقطار العربية معالجة القضية بشكل سليم وفعال؟

إن الحل الصحيح ويكاد يكون الوحيد لمواجهة تسرب المواهب والمهارات العربية يكمن في إزالة الأسباب، وذلك ليس باعتماد حلول جزئية أو هامشية مؤقتة لهذه الأسباب ولنتائجها، فإن الحل الوحيد يتمثل في إزالة السبب الرئيس، وذلك باعتماد التنمية القومية الشاملة والمتكاملة للاقتصاد العربي - كما سيأتي -

إذن الحل يكمن في «الداخل» داخل البلاد العربية وليس في خارجها.

ولعل من أبرز ما يمكن أن تقوم به الحكومات العربية متآزرة في هذا المجال هي الآتي:

١ - زيادة المرتبات: إن أول ما يجب القيام به فوراً هو تهيئة المعاشات المناسبة للكفاءات لكي تستقر مالياً، لأن المرتبات في معظم الدول العربية بحاجة الى اعادة نظر لتتناسب مع فداحة المشكلة وحجمها.

مع العلم أن معظم الأدمغة العربية المهاجرة تفعل ذلك بدافع الحصول على مال أفضل، ومن المتحتم أن تكون زيادة الرواتب

تحقق مساوات الخبير العربي مع مثيله الأجنبي دون تمييز[1].

على أن تصاحب هذه الزيادة تهيئة مناخ عام واتخاذ تدابير تكفل الدعم الأدبي والمادي لذوي الكفاءات، وتشجيعهم على النهوض بمسئولياتهم الخاصة تجاه مجتمعاتهم، وتهيئة التسهيلات الملائمة للعلماء بما في ذلك توفير الموظفين المساعدين اللازمين والأجهزة الحديثة، والاَّ فستكون زيادة المرتبات بدون جدوى على المدى الطويل.

٢ ـ اصلاحات جذرية في قطاع التربية والتعليم: إن من أفضل الوسائل للحد من استنزاف الأدمغة العربية ـ على المدى القريب والبعيد ـ اجراء اصلاحات جذرية في النظم التعليمية في البلاد العربية بل احداث ثورة تعليمية وتربوية، إنها سلاح للدفاع وقوة للانتاج وأهم عامل من عوامل البناء.

وأبرز معالم هذه الثورة التربوية ربط التعليم بالتنمية وحاجات المجتمع العربي وربط التخطيط التربوي بالتخطيط الاقتصادي، وتعزيز التعليم العالي وتوسيعه، وهذا يمثل الوسيلة الفعالة للنهوض بالاقتصاد والاجتماع والثقافة، فالأمم المتقدمة بدأت أولاً من الأساس، أي بدأت باصلاح التعليم على أسس جديدة وحديثة تتلاءم والأوضاع الجديدة في البلاد والعالم[2].

وقدر خبراء اليونسكو بأن اصلاح الأنظمة التعليمية في رأس قائمة التدابير الواجب اتخاذها للحد من استنزاف الأدمغة، ولا

---

١ ـ أنظر ياسين، عطوف. نزيف الأدمغة. ص: ١٣٤ ـ ١٣٧

٢ ـ زين، الياس. هجرة الأدمغة العربية. ص: ١٤٤.

تكون البرامج التعليمية مناسبة الاَّ إذا كانت نتائج عمليات ابداعية متكررة يباشرها أفراد اكتمل دمجهم الثقافي في مجتمعاتهم.

٣ ـ ومن أهم التدابير التي يمكن اتخاذها توجيه دعوة عامة الى الأدمغة العربية في الخارج للعودة والعمل لفترة قصيرة أولا، يقومون في أثنائها بالتدريس وأعمال التنمية، وذلك كأختبار طويل الأمد لاعادتهم اختيارياً الى أوطانهم.

وبالاضافة الى توجيه نداءات العودة، يتوجب على كل قطر عربي أن يرسل مندوبين رسميين الى البلدان المتقدمة لاجراء اتصالات بالعلماء والطلاب العرب وتقديم عروض مغرية للعمل في البلاد العربية على غرار ما فعلته بريطانيا ودول أخرى، على أن تكون هذه الروابط مباشرة ومتواصلة لا ظرفية كما فعلت معظم الدول العربية.

٤ ـ تقييد الدراسة ونظام البعثات والمنح للخارج بمسئوليات وطنية:

لاشك أن من واجب الدول العربية أن تتدخل في تنظيم عملية الدراسة والتخصص في الدول الأجنبية، وطبيعي أن لا تؤدي الشروط الرادعة وحدها الهدف المطلوب، ولهذا لابد من وجود تشجيعات بجانبها، ويمكن اتخاذ الاجراءات التالية:

أ ـ يجب تقييد المنح الدراسية والبعثات بشروط وكفالات مالية وتعهدات وضمانات قانونية، بحيث لابد أن يعود المبتعث لخدمة وطنه فترة لا تقل عن ضعف الفترة التي قضاها في تخصصه، ويمكن ملاحقة المبتعث قانونياً حيثما كان.

ب ـ اختيار المبعوثين للتخصص طبقاً لأولويات تبدأ بأن يكونوا من العناصر المتفوقة، وأن يكون ميدان التخصص نادراً في المنطقة العربية، وأن يكون التخصص في المستويات العليا كالماجستير أو الدكتوراه أو دبلومات التخصص الفني، وأن يرتبط التخصص باحتياجات البلاد الماسة وبخطط التنمية، وعلى الأخص الجانب العملي والفني والتقني.

٥ ـ اجراء مسح للطاقات: ويتم ذلك على الصعيد القطري أولا ثم القومي، وهذا المسح يتضمن حصر الطاقات ثم تصنيفها حسب السن والجنس والمهنة والمؤهلات والخبرات والقدرات، يشمل هذا المسح الأدمغة العربية في الداخل والخارج، وذلك من أجل التنسيق بين احتياجات الدول العربية المختلفة بما يضمن استخدام أكبر عدد ممكن داخل البلاد العربية.

٦ ـ انشاء جامعة نموذجية عربية للدراسات العليا: من الاجراءات الواجب اتخاذها فوراً: انشاء جامعة نموذجية عربية للدراسات العليا، تكون مركز استقطاب مئات بل آلاف العقول العربية داخلياً وخارجياً، وهذا الانجاز يحد من استنزاف الأدمغة العربية المتواصل الى البلدان المتقدمة، على أن تركز هذه الجامعة في اختيار اساتذتها وباحثيها على العلماء والخبراء العرب المهاجرين المشتتين حالياً على ما يزيد عن ٦٠ دولة[1].

٧ ـ انشاء معهد للعلوم والتقنية: بالاضافة الى الجامعة النموذجية

---

١ ـ المرجع السابق. ص: ١٥٤، ١٥٥.

المقترحة، من الضروري أيضاً انشاء معهد عربي عالي للعلوم والتقنية على غرار معاهد العلوم والتقنية في الدول الصناعية وخاصة في الولايات المتحدة، يكون بمثابة منارة متقدمة في العلوم والتقنية تجتذب اليها العلماء والخبراء العرب المهاجرين والمقيمين.

٨ ـ الحد من الروتين الاداري: بالاضافة الى ما سبق يتحتم على الحكومات العربية وما يتبعها من وزارات وادارات ومؤسسات وخاصة الجامعات والمؤسسات العلمية، إن تطور تعاملها اداريا، خاصة مع العلماء والكفاءات ـ سواء المقيمين أو العائدين ـ وهو ما نفتقده في معظم بلادنا العربية.

وأن نزيل من اجراءاتنا ما ينفر الكفاءات ويضغط عليها للنزوح، مثل البطء والتسيب والروتين الاداري واشتراط سنوات الخبرة على حامل شهادة الدكتوراه قبل قبوله في الجامعات الوطنية، فيكون الحل الوحيد آنئذ هو الهجرة خارج البلاد للحصول على سنوات الخبرة، وقد لا يعود ثانية.

وكذلك تحتم وضع الرجل المناسب في المركز المناسب علمياً وادارياً للعلماء والفنيين باعتبار الكفاءة والأهلية العلمية والمهنية لا غير، أي بدون الاعتماد على واسطة أو الانتماء الى كتلة أو حزب أو طائفة أو عائلة كبيرة أو شخص ذي نفوذ سياسي[1].

٩ ـ التطوير والتنمية الاقتصادية: إن الرد الحقيقي ـ كما أشرنا سابقاً ـ

---

١ ـ أنظر فرجاني، نادر. هجرة الكفاءات المستقبل العربي. ص: ٩٠، ٩١.

على نزيف العقول وهجرتها الى الخارج لا يكون على المدى البعيد الا بانماء اقتصادي واجتماعي شامل طموح وخلّاق ثم تنفيذه، وذلك لاحتواء هذه الطاقات المشتتة وتشغيلها في مشاريع البناء الجاد، وهذا يعني اعتماد التخطيط الحديث الشامل للانماء القومي وللتطوير الاجتماعي.

والتنمية في البلاد العربية عملية نضال مستمر تحتاج لمن يشنها، وتكريس الأسلوب العلمي وبناء المؤسسات البحثية هو الدور الأساسي المطروح على الكفاءات المهاجرة في غمار عملية التنمية، وإذا لم يعودوا لذلك، فلماذا يعودون إذاً؟

وبهذه التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة يمكننا كسر طوق التبعية العضوية للغرب، وتحقيق دور فعال للكفاءات العربية في تطوير القدرة الانتاجية المحلية، والمشاركة في مشروع قومي للتنمية يحمل معه وعدا بمستقبل أفضل للمجتمع والفرد، إن المشاركة الفعالة في مشروع قومي للتنمية تجعل للكفاءات دوراً مجتمعياً تدل الخبرة على أهميته الحاسمة في بقائها بمجتمعاتها أو العودة اليها، وهذا هو محور الشعور بالانتماء والاستعداد للتضحية.

الخاتمـــــــــة :

إن نجاحنا في الحد أو القضاء على نزيف العقول العربية الى البلاد الصناعية، يتوقف على مدى نجاح البلاد العربية في إزالة الأسباب والحوافز والدوافع المؤدية للهجرة، وكذلك على مدى حاجة البلدان المتقدمة وطلبها وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية.

فالهجرة العلمية والفنية تسير جنباً الى جنب مع التنمية الاقتصادية، والتنمية تجتذب العقول والكفاءات من الأقطار العربية النامية الى البلدان الصناعية المتقدمة، وعليه فلا رادع للهجرة العلمية الاَّ التنمية الشاملة والمتكاملة في كامل البلاد العربية.

وتأكيداً لحاجة الأقطار العربية الى المهارات والمواهب والخبرات العلمية والفنية، فقد اتخذت تدابير مختلفة للحد من تلك الهجرة العلمية، وقدمت شتى الاغراءات المادية لاستعادة الكفاءات المهاجرة، غير أن تلك الاجراءات والتدابير لم تكن كافية من الهجرة وذلك لأن النتائج لم تكن مرضية عامة.

وفي ضوء ذلك[1]، وإذا لم تنجز الاقتراحات الاجرائيةلإيقاف نزيف الأدمغة، فمن المحتمل أن هجرة العقول العربية الى الخارج ستزداد في السنوات القادمة باطراد، ما دامت العوامل المؤدية للهجرة

---

١ ـ أنظر زين، الياس. أخطار نزيف الأدمغة. المستقبل العربي. ص: ٥٢.

قائمة في الأقطار العربية، فضلا عن الحوافز الجاذبة وتشريعات الهجرة الحديثة في البلدان الصناعية.